هل بدأت عملية الاعمار والاستثمار فعلاً ؟

حميد الموسوي

التحسن الكبير الذي طرأ على الاوضاع الامنية - بانخفاض نسب الجرائم المنظمة وعودة الامن والاستقرار الى معظم مدن ومحافظات العراق وعودة المهجرين والمهاجرين في الداخل والخارج - رسم صورة متفائلة للمراقب العربي والاجنبي واعطى مؤشرات ايجابية بعودة الاوضاع الطبيعة الى العراق وامكانية عودة الحياة الاعتيادية والانشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والخدمية باشكالها المتنوعة ما شجع الدول التي كانت مترددة في اعادة بعثاتها الدبلوماسية وعلاقاتها الطبيعية مع العراق والذي انسحب بدوره على الشركات والرساميل العربية والعالمية وحفزها على تقديم عروض المشاركة في تنفيذ المشاريع الكبيرة في العراق وخاصة المشاريع الاستثمارية.

فالتقرير الاخير للبنك الدولي والذي صدر في الرابع من هذا الشهر اشاد بتحسن الاوضاع الاقتصادية وانخفاض مؤشر التضخم بشكل ملحوظ، وعزا ذلك الى تحسن الاوضاع الامنية التي تلعب دورا كبيراً في حركة السوق ودورة عجلة الانتاج والعمل بشكل عام، كما ان زيادة انتاج وتصدير النفط لها الدور المباشر في هذا التحسن بمقدار ماتجلبه من مردودات مالية وسلعية تسهم في انعاش الحركة الاقتصادية وتوفير السيولة النقدية.

والمعروف ان الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية ترتبط بعضها ببعض وتؤثر وتتأثر احداهم بالاخرى سلباً وايجاباً، استقراراً او اضطراباً، فشلاً او نجاحا. ولذا توجب على الحكومة الوطنية استثمار النجاحات المتحققة في الجانب الامني بشكل فاعل ومنتج في عملية القضاء على الفساد الاداري والمالي والمباشرة فوراً في عملية اعادة البناء والاعمار والتي من خلالها تتحقق اهم واخطر المكتسبات ومنها:

١. معالجة البطالة وربما يتم القضاء عليها في حالة قيام مشاريع عمرانية وخدمية عملاقة لان وجود هذه المشاريع يستوجب قيام مشاريع ساندة اصغر تستوعب الوف الطاقات الشابة المعطلة.

٢. تحقق هذا الهدف ينتج عنه انخراط الشباب في حقول العمل وتخليهم عن الاعمال الاجرامية التي ساقهم اليها العوز والحاجة الناشئة عن البطالة وهذا بدوره يؤدي الى القضاء على عصابات الجريمة بكل اشكالها او ذوياتها في المجتمع بعد ان تتحول الى ايد عاملة منتجة.

٣. القضاء على الركود الاقتصادي حيث ستقوم مشاريع ثانوية الى جانب المشاريع الكبيرة تقتضيها الحاجة وتشجعها عوامل الطلب المتزايد نتيجة ارتفاع المستوى المعاشي المتحقق في قيام المشاريع الكبيرة.

٤. قيام صناعة وطنية متطورة منافسة للمنتوج الاجنبي لمواكبة الطلب المحلي الكبير وسد الحاجات الثانوية.

٥. مثل هذا الحراك سيشكل عوامل تشجيع للشركات الاستثمارية العربية والعالمية للقيام بتنفيذ مشاريع عملاقة متنوعة في العراق ما يؤدي الى اتساع دائرة العمل والنشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة، بل سيتحول العراق الى واجهة ومركز استقطاب لرؤوس الاموال العربية والاجنبية وسوق عمل مفتوحة للايدي العاملة العربية.

ان هذه الافكار ليست بعيدة عن تصور المسؤولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية لكن التباطؤ والتلكؤ في تنفيذها سيؤدي الى المزيد من الازمات والى استفحال معضلة البطالة وتدني المستويات المعاشية والتي تنسحب سلبا على الوضع الاقتصادي والامني وتزيدهما تدهورا وتفاقماً على عكس ما نتمناها من استثمار الاستقرار الامني والانتعاش الاقتصادي وان كانا لا يرقيان الى مستوى طموح الشعب العراقي الذي عانى الامرين من سياسات السلطات السابقة وتحمل وزر تداعيات سقوطها من عمليات الذبح والتهجير والخراب الشامل. هذا التحسن البسيط في الاوضاع الامنية، وما شابهه و واكبه من انتعاش اقتصادي شجع الكثير من الشركات الاستثمارية العربية والعالمية على تقديم طلبات للمشاركة في عملية اعادة البناء والاعمار في العراق، ففي خطوة اولى قدمت "٢٠٠شركة" عالمية عروضها للعمل في الساحة العراقية وستشارك بعرض نشاطاتها ومنتوجاتها وخدماتها وتقنياتها من خلال معرض بغداد الدولي الذي سيقام في الشهر المقبل، وهذه البادرة يجب ان تكون حافزاً للحكومة واجهزتها التنفيذية لاستثمار ما تحقق الى اقصى حدوده وبادق تفاصيله من اجل تشجيع الرساميل العراقية التي هاجرت بفعل تدهور واضطراب الاوضاع الامنية وحثها على العودة وكذلك وضع التسهيلات وتوفير الامن ومستلزمات العمل للرساميل العربية والاجنبية وهذا لا يتم الا بتشديد اجراءات القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي مايزال متفشياً في معظم الوزارات والدوائر الرسمية، ولا يستكمل الا بالقضاء التام على عصابات الجريمة المنظمة. فانكسار شوكة شراذم القاعدة وفرار من تبقى منهم الى خلف الحدود واندحار مثيري الفتنة الطائفية وقبرها في مهدها ووقوف الشعب العراقي بكل اطيافه وفصائله الوطنية من اجل وحدة وبناء واعمار العراق، هذه المنجزات والمكتسبات تضع الحكومة الوطنية امام مسؤوليتها وواجباتها تجاه العراق وشعبه الصابر على ان تواصل العمل الدؤوب ليلاً ونهاراً وان لاتجامل ولا تحابي ولا تتساهل ولا تتماهل مع من يريد الحاق الضرر بالعراق وشعبه ومنجزه الديمقراطي وان تتصدى بحزم لعمليات الفساد والافساد ونهب المال العام وتعلنها حرباً بلا هوادة على كافة اشكال التخريب المعلن والمقنع والمتربص وايا كان مصدرها.

السيد نوري المالكي رئيس الوزراء المحترم

ادور ميرزا*

كثر الحديث عن عودة المهجرين الهاربين من الموت الى خارج العراق، نسمع هنا وهناك عن دعوات قام بها السيد المالكي مشكورا يحث فيها العراقيين للعودة الى

الأديان والقوميات.

طبعا اهم ركن في هذا المجال هو ابتسامة الاستقبال، فما ان تحط اقدام الذين يتقدمون بطلب الحماية ارض السويد حتى تبدأ السلطات السويدية عن طريق لجنة الاستقبال وعلى الفور باتخاذ كل ما يلزم لترتيب معيشته من مسكن وملبس ورعاية صحية حيث يشعر اللاجئ بالراحة والاطمئنان، واعتقد ان غالبية اعضاء

الذي لاحقهم به الارهابيون والطائفيون والمجرمون القتلة من مختلف الاتجاهات.

ولذلك فان دعوة الحكومة لهم للعودة الى ديارهم بحاجة الى اهتمام ورعاية خاصة جدا، وان العراقيين مشهورون بكرم الضيافة فكيف باهلهم وذويهم، كل ذلك سهل وفي متناول اليد اذا ما توفر حسن النية وصدق الدعوات، وهنا اطالب السيد المالكي بتحقيق ذلك، واني على ثقة بان

صلاح زينل

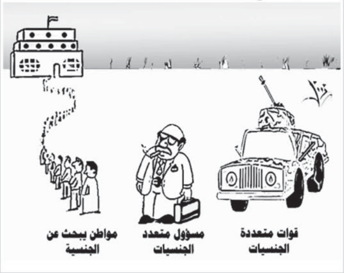

لن تبنى المجتمعات دون امرأة ورجل

د. غضنفر حكمت الشيخ

متى ما يعي المجتمع ان تحقيق مجمل حقوق الانسان امرأة كانت ام رجلا وعلى حد القيم الانسانية هي مفخرة لكلا الجنسين على السواء ومن غير منازعة او استسلام.

كما ان تمتع المراة بحقوقها هي ليست منّة ولا منحة او صدقة يتكرم بها الرجل.

وان تثبيت العلاقة وترسيخها وديا بين "المراة والرجل" لن تاتي نتيجة لصراعات ومعاناة للنيل من الاخر باعتبار ان حق المراة هو حق الرجل وكرامة المراة هي كرامة الرجل والمساهمة لبناء المجتمع هي مشاركة بينهما تتم تلقائيا دون الحاجة الى توجيه "دعوة" لممارسة نشاط ما وان من لم يعِ هذه الحقيقة ويبقى ينتظر من يقوده ويلقنه ليعتلي السلم نحو الصدارة يكون السبب في الاخفاق والتلكؤ عن تادية واجبه ودوره المطلوب واعني هنا المرأة بالدرجة الاولى، عليها ان تبادر قبل ان تتشكى، وتخطو قبل ان تتردد، وتتخذ القرار قبل ان تتراجع، وتتصدر كما يتصدر الرجل، لتثبت وجودها وبجدارة

بقضيتها.. وقابليتها في جدية الاصرار العقلاني على طروحاتها المنطقية بعيدا عن خوض انماط المشاحنات ذات المد الاستفزازي والعودة الى نفس الحلقة من الصراعات التقليدية.

واود ان اشير انه ليس هناك من يسعى فعليا الى تهميش المرأة، ولن اجد اي مبرر الى هذا التهميش، وبنفس الوقت لن اجد ما يبرر ان نطيل في تلبية مطاليب المرأة او تاجيل تحقيق طموحها.. حيث انه رغم المماطلات لابد من الاستسلام في النهاية، وارجو ان لا نترك المراة تبحر وحدها في معترك ونضال متعب لنيل مكسب من مكاسبها، وعلى الرجل المدرك ان يسعى مع المراة لتحقيق جميع ما تصبو اليه امتثالا للقيم الانسانية التي ينشدها رجل العصر.

من اولويات المجتمع المتحضر، هو تمتع افراد ذلك المجتمع -ومن كلا الجنسين- بالعطاء المتبادل في تقديم ما يسعد الاطراف ويعمق الالفة.. لذا نجد تلك المجتمعات تتمتع بمؤسسات المجتمع المدني التي تساعد المرأة والرجل معا

في عقد المؤتمرات والندوات داخل وخارج العراق، واهم مطالب هذه المؤتمرات والنشاطات ضرورة تفعيل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صياغة القوانين ذات العلاقة بالاسرة والمرأة مثل قانون الاحوال الشخصية وقانون الجنسية فضلا عن ضمان تمثيل يتناسب مع حجم النساء في البرلمان والحكومة والهيئات والمجالس المحلية والبلدية. رغم حداثة التجربة الا ان المجتمع يلقى قبولا كبيرا في تفهم دور المرأة ومن خلال ما تؤديه الاتحادات والنقابات وما تضمّه من نخب مثقفة في المجتمع مثل الاطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين والفنانين وغيرهم وهي بذلك تمثل تجمعا من واجهات الشعب المؤثرة من الرجال والنساء.

مازال دور المرأة فتيا وبحاجة الى المناصرة والدعم والمساندة وتكثيف الجهود لرفع الوعي الثقافي والسياسي خلال تنظيم الدورات والمحاضرات والندوات.